متخصصة وتقنية وليس بنية إديولوجية معبِّرة عن مصالح سوسيواقتصادية في وضعية اجتماعية معينة. غير أن «بيير زيما» يريد أن يجعل لهذا المصطلح حمولة إديولوجية ليصبح قابلاً للمطابقة مع ما يسميه «الوضعية السوسيولسانية»[180].

إن «زيما» يتخطى بهذا كله السوسيولوجيا النَّصِّية التي تقول بالحياد المُطلق للنص في بنيته العامة، أي بحياد كاتبه أو على الأصح الفاعل الذي يكمن وراءه (الجماعة الاجتماعية مثلاً) ليرى أن النَّصَّ ليس محايداً أبداً، فهو يساهم في «الوضعية السوسيولسانية» ويتخذ موقفاً مع أو ضدَّ بعض «السوسيو لهجات». يقول:

«إنه من الواضح إذاً بأن الكتابة الخيالية، بعيدةً عن أن تكون ذاتَ صلةٍ بلغةٍ «محايدة» تستخدمها أثناء ابتكار تقنيات جديدة، فإنها على عكس ذلك تتطور داخل وضعية سوسيولسانية، متخذة موقفاً مع أو ضِدَّ بعض السوسيولهجات»[181].

إن عودة «بيير زيما» إلى المنطلقات الجدلية تبدو واضحة في كتابه «الازدواجية الروائية»، فالنَّصّ الأدبي ومنه النص الروائي لا بد أن تكون له وظيفة ضمن الصراع الإديولوجي، غير أن عودة هذا الناقد إلى المنطلقات النقدية الجدلية ليست ساذجة وبسيطة، لأنه متسلِّحٌ في الواقع بالمُعْطَيات اللسانية التي أخصبها الشكلانيُّون، وسوسيولوجيو النَّصّ الأوائل مثل «باختين». كما أنه متسلح بمفهوم التناص (Intertextualité) الذي بلورته «جوليا كريستيفا» استناداً إلى مفهوم الحوارية (Dialogisme) الباختيني، وإنْ كان «زيما» يلاحظ أن «كريستيفا» أفرغت هذا المفهوم من محتواه الأساسي عندما جرَّدته من مفهوم «التذاوت» أو تقاطع الذوات (Intersubjectivité) وهو الذي يحدِّد في الأصل الفاعلين أي أصحاب المواقف من أفراد أو هيئات اجتماعية:

«إن التذاوت والتناص غير قابلين للإفتراق، وينبغي أن يُدْرَكَ هذا الأخير كتمظهرٍ للعلاقات بين الفئات الاجتماعية (بين المصالح الاجتماعية) على المستوى النصِّي»[182].

ويسمِّي «زيما» التناصَّ، الذي يأخذ به،: تناصّاً خارجياً مقابل التناص الداخلي الذي أخذت به «كريستيفا»، كما أخذ به «باختين»[183].

إن العملية التي يقوم بها «بيير زيما» في هذا الإطار تبقى دائماً في نطاق محاولة التَّقْرِيب بين التساؤل الذي وضعه الشكلانيّون بصدد البحث في البنية الداخلية للنص، وهو سؤال يتحدد على الشكل التالي... كيف؟ وبين التساؤل الذي تضعه الماركسية بحثاً عن العوامل الفاعلة

---

(180) Ibid., P. 49.
(181) Ibid., P. 50.
(182) Ibid., P. 50.
(183) Ibid., P. 51.